

اقتصاد

مواطنون يشتكون تأخر استلام الغاز وأن الطابور انتقل من أمام المعتد إلى الموبايل مدير «محروقات»: استقرار في توريدات الغاز منذ شهر والإنتاج زاد ١٠٠ بالمئة ونسبة التسليم ٩٧ بالمئة عبر الرسائل

رامز محفوظ

صرح مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات»، مصطفى حصوية له «الوطن»، بأن وضع الغاز حالياً أفضل مما كان عليه سابقاً خلال الأشهر الماضية، وهناك استقرار في التوريدات منذ شهر، والإنتاج زاد بحدود ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى أن الإنتاج اليومي من المادة بات يتجاوز ١٢٠ ألف أسطوانة في سورية.

وبين حصوية أن نسبة التسليم أصبحت اليوم ٩٧ بالمئة من خلال الرسائل بعد تطبيق الوبى الجديدة لتوزيع الغاز، لافتاً إلى أن المعتد قبل تطبيق الآلية كان يستغل حاجة المواطنين للمادة من خلال التلاعب بالكمية الموجودة لديه، على سبيل المثال كان لدى المعتد ١٠٠ أسطوانة ولديه ما يقارب ٢٠٠٠ مستحق، وبالتالي كان قادراً على التلاعب بالمستحقين وبيع الأسطوانة بسعر زائد وحسب الحسوبيات.



المواطن ينتظر جرتة في بيته أمام شاشة الموبايل.

إلا أن حصوية أصر على أن الآلية الجديدة أغلقت باب التلاعب من قبل المعتد، والحسابات بشكل كامل، وحالياً الكمية التي يتم إنتاجها والمتوفرة لدى شركة محروقات يتم توزيعها بشكل عادل بين جميع المواطنين

المعتد ويجد الأسطوانة بانتظاره.

وخلافاً لذلك، يشتكي العديد من المواطنين صعوبة الحصول على الغاز حتى بعد تطبيق الآلية الجديدة، بسبب الانتظار لفترات طويلة، تصل إلى شهرين وأكثر للحصول على جرة، فأصبح الفرق الوحيد أنه بدل الانتظار في الطابور أمام مراكز وسيارات التوزيع، أصبح

غش المازوت «شغال».. وإلغاء رخص ٢٠ موزع خلال شهر واحد في دمشق!

الوطن

إغلاق ١٥ يوماً بالإضافة للغرامة المالية وفي حال تكرار المخالفة قد تصل العقوبة لشهر بالإضافة للغرامة المالية. ولفت إلى أن الإقبال للتسجيل على الدفعة الثانية من مازوت التدفئة في دمشق كان جيداً في شهر شباط الماضي، في حين أن الإقبال في الشهر الحالي أصبح قليلاً وشبه متوقف، مبيناً أنه في بعض الأيام خلال شهر شباط الماضي وصل عدد العائلات التي سجلت يومياً على المادة إلى آلاف عاظة، وأحياناً كان ٣ آلاف أما خلال الشهر الحالي فإن عدد المسجلين على المادة لا يتجاوز ٥٠٠ عائلة يومياً.

ولفت إلى أن محروقات دمشق مستمرة بتوزيع المادة، إذ يتراوح وسطي توزيع المادة حالياً في دمشق بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف لتر يومياً، وهذا التوزيع يشمل الدفعتين الأولى والثانية، مبيناً أن الأولوية في التوزيع للدفعة الأولى.

وبخصوص المدة الزمنية لتوزيع المادة على العائلات المسجلة على المادة، بين أن المدة الزمنية لتوزيع الدفعة الأولى أسرع من الدفعة الثانية، مشيراً إلى أنه في بعض المناطق يتم توزيع الدفعة الأولى بعد ٤٨ ساعة من التسجيل، في حين أن التوزيع للأهالي القاطنين في المناطق الجبلية الصعبة مثل مزة ٨٦ وغيرها من المناطق الأخرى قد يستغرق ١٥ يوماً، لافتاً إلى أن توزيع الدفعة الثانية على هذه المناطق الجبلية قد يتجاوز الشهر.

كشفت مدير مسؤول في شركة «محروقات» له «الوطن» عن زيادة شكاوى المواطنين على موزعي المازوت، بخصوص التلاعب بالكيل وتقاضي مبالغ زائدة، وتم خلال الشهر الماضي وحده إلغاء ٢٠ رخصة لموزعي المازوت في دمشق لتلك الأسباب.

ولفت إلى أنه في حال ورود أية شكوى للشركة تخص أي موزع، يتم تحويل المواطن إلى التموين، التي تقوم بدورها بإرسال الضابطة العادلة للتأكد من صحة الشكوى، وفي حال تأكيدها يحصل المواطن على حقه بالكامل، مشيراً إلى أن التموين تقوم كل فترة بحملة مع شركة المحروقات على مركز التوزيع، مبيناً أن مهمة «محروقات» في المشاركة بحملات مع التموين مراقبة موضوع التلاعب بالمادة، لكن قرار إلغاء الرخصة ومعاقبة المخالف بيد التموين وليس «محروقات».

وأشار إلى أنه خلال الموسم الحالي تم إلغاء ما يزيد على ٣٠ رخصة لموزعي المازوت وهذا الرقم أكبر من الموسم السابقة التي كان لا يتجاوز فيها عدد الموزعين الذين يتم إلغاء رخصهم ٢٠ موزعاً.

وبين أنه لم يتم إغلاق أي محطة وقود في دمشق هذا العام، أما في القنيطرة فقد تم إغلاق محطة وقود واحدة، مشيراً إلى أنه في حال وجود مخالفة فإن العقوبة تكون

الجلاد: تجار يتخوفون من إعطاء الأرقام الصحيحة للإحصائيين مدير «مكتب الإحصاء»: مسح شامل لأسعار المواد في السوق وهي مختلفة عما تصدره وزارة التجارة الداخلية

الوطن

صرّح مدير المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر له «الوطن» بأن قارق التضخم بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ كان أقل من ١٪، إذ سجل التضخم في سورية نسبة ١٨٪ عام ٢٠١٧ وفيما يخص نسبته هذا العام أكد أن النسبة لم تصدر بعد وما زال المكتب يدرس النسبة من شهر تشرين الأول لعام ٢٠١٩.

وعلى هامش ندوة الأربعماء التجاري، لفت عامر إلى أن المكتب يقوم بعملية مسح شامل لأسعار المواد في السوق، وهي أسعار مختلفة عن الأسعار التي تصدرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشيراً إلى تعاون جميع الوزارات مع المكتب من ناحية تأمين البيانات، وخصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعماء لتسليط الضوء على الإحصاء ودوره في العملية الاقتصادية، حيث بين عامر أن الرقم الإحصائي مهم للعمل الاقتصادي وجمع الأعمال الأخرى، لأنه يخدم العملية الاقتصادية والتخطيطية والتنبؤات المستقبلية للاقتصاد الوطني، إذ لا يمكن معرفة الواقع الاقتصادي للدولة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة إلا بواسطة الرقم الإحصائي، لذلك يعتبر الرقم الإحصائي هو أساس العملية الاقتصادية.

وأوضح عامر أن الجدلية حول الرقم الإحصائي قائمة بشكل دائم، «ونحن مؤسسة نعمل وفق أسس علمية وعالمية، والرقم الصادر عنا هو رقم دقيق»، مشيراً إلى أن المكتب قام بأكثر من ٦٠ مسحاً خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية، وتوجد مسوح دورية بشكل دائم يجريها المكتب سنوياً مثل المسح الصناعي والتجاري ومسح الفنادق والمسوح المتعلقة بالزراعة، وهناك مسوح تعبير نوعية من أهمها مسح عدد المساكن، وكتيجة للتعدادات السابقة ظهرت نتيجة أن عدد المساكن يفوق عدد الأسر السورية وهذا لا يعني بالضرورة أن كل أسرة تمتلك مسكناً، فهناك أسر تمتلك أكثر، وأخرى لا تمتلك مسكناً.

من جهته أكد عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن الرقم



الإحصائي مفيد وضروري وأساسي في أي عملية تنموية أو عملية استثمارية وعند التأسيس لعمل جديد، إذ إنه المؤشر الذي يرشد صانع القرار الاقتصادي على المستوى الحكومي لاتخاذ القرارات اللازمة حسب المعطيات الإحصائية، ما يقتضي اتخاذ ما يلزم عندما تكون هناك أي مشكلة بالأرقام الإحصائية لمعالجة الوضع الاقتصادي، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص فإن أي شخص يريد أن يقوم بمشروع صناعي أو تجاري فإن الرقم الإحصائي هو عبارة عن الدليل الذي يبني عليه مشروعه، أملاً أن يتم نشر الأرقام والبيانات الإحصائية التي جمعت خلال الأزمات وما وعد مكتب الإحصاء.

وعدا الجلاد التجار إلى الإفصاح عن المعلومات الصحيحة

دوائر المال في المليحة وجرمانا تعود للعمل ودائرة مال في عدرا الصناعية وقريباً مركز لخدمة المواطن «المالية» تضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون البيوع العقارية

عبد المنعم مسعود

بين وزير المالية مأمون حمدان أن إعادة افتتاح دوائر المال في كل من المليحة وجرمانا وإضافة دائرة للمال للخدمات المقدمة للصناعات في مدينة عدرا يأتي في إطار تفعيل الخدمات في المناطق المحررة وسعي الدولة لتسهيل تقديم الخدمات.

وأشار حمدان في تصريحه للصناعات إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز عملية الربط الشبكي بين عدد من مديريات المالية والمركز بما يسهل منح كافة الوثائق اللازمة إلكترونياً مباشرةً بربق تفعيل الدفع الإلكتروني إضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة لتحديد العقارات وفقاً لسعرها الراجح في كل القطر وقرب إصدار قانون البيوع العقارية لافتاً إلى أهمية التشريعات في تطوير العمل سواء التي صدرت أو التي ستصدر لاحقاً بتسهيل عمل الفعاليات كافة بما ييسر الإجراءات وهو ما تسعى له وزارة المالية.

بدوره أكد محافظ الريف علاء إبراهيم في تصريحه للوطن أن المحافظة تسعى لتأمين افتتاح كافة الدوائر المالية في الوحدات الإدارية إضافة لمركز خدمة المواطن بما يسهل بتسهيل معاملات كافة الفعاليات الصناعية منها والتجارية إضافة إلى تسهيل معاملات الأهالي بتأمين الخدمات لهم بالشكل اللائق مؤكداً أن المحافظة تعمل على تجهيز ما يلزم من طرفها لإعادة افتتاح مالية داريا.

وتابع المحافظ في تصريحه لوسائل الإعلام أنه سيتم



مفتحة منذ عام ٢٠١١ لكن جرت توسعتها لتضم منطقة السيدة زينب وتوابعها بحيث أصبح بإمكان فعاليات هذه المنطقة دفع مايرتبط عليها مالياً وضريبياً في مدينة جرمانا مبيناً أن إجمالي واردات الدائرة وصلت العام الماضي لنحو مليار ليرة متوقفاً ارتفاع هذا المبلغ لهذا العام خصوصاً

وأشار إبراهيم إلى أن المحافظة تستعمل على تطوير كافة الخدمات وتأمين البنى التحتية في منطقة المليحة وهو ما وعد به وزير المالية لتأمين اعتمادات للقيام بما تتطلبه راحة المواطنين.

مدير دائرة مال جرمانا شادي فاهمة بين للوطن أن الدائرة

أن منطقة السيدة زينب يوجد فيها العديد من الفعاليات موضحاً أن الدائرة تقدم كافة الخدمات المالية باستثناء الأرباح الحقيقية.

مدير المدينة الصناعية بعدد فارس فارس أكد في تصريحه للوطن أن افتتاح الدائرة المالية قيمة مضافة للصناعات وتوفر جهداً في تنفيذ التزاماتهم موضحاً أن إدارة المدينة قدمت الموقع من أجل إنشاء هذه الدائرة.

وأوضح عضو مكتب غرفة صناعة دمشق وريفها حسام عابدين في تصريح له «الوطن»، أن الصناعيين في مدينة عدرا يعتمدون في خدماتهم على مبدأ النافذة الواحدة ولذلك فإنه من المهم لهم أن يكون قسم المالية في المدينة بما يوفر لهم الجهد والتواصل لإنجاز معاملاتهم في نفس المكان مبيناً أن معامل المدينة تعمل بأقصى طاقتها وأن ذلك يسهم في دوران العجلة الاقتصادية.

وكان الوزير والمحافظ قد افتتحا الدائرة المالية ودائرة المصالح العقارية في المليحة وطلب الوزير حمدان مدير دائرة المال بجرمانا بضرورة أن يتمتع الموظف الذي يتعامل مع المواطن بشكل مباشر بوجه بشوش وابتسامة وأن يتم إبعاد أي موظف لا يتمتع بهذه الصفة عن التماس المباشر مع المتعاملين منها بأهمية إضافة فعاليات السيدة زينب إلى دائرة مال جرمانا مؤكداً أن كافة الأضابير موجودة ولا يوجد فقدان لأي إضبارة مبيناً أن الوزارة تعمل على إدخال البيانات لإنجاز الربط الشبكي بحيث يستطيع أي مواطن استلام براءة الذمة من أي دائرة مال.